محددات البطالة في الجزائر–دراسة قياسية–

خواني ليلى **جامعة تلمسان** **lilas_kh101@yahoo.Fr**
بوشيخي عائشة **جامعة تلمسان**

مقدمة

تعتبر البطالة احد المواضيع التي أثارت اهتمام الاقتصاديين و الباحثين، حيث تعددت النظريات حول هذا الموضوع سعيا من وراء ذلك إلى زيادة العمالة مقابل معدل منخفض من البطالة. و وجدت البطالة كظاهرة في جميع المجتمعات سابقا و حاضرا، فلا يكاد مجتمع من المجتمعات يخلو من هذه الظاهرة. و ترتبط هذه المشكلة بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، و الاجتماعية، و خاصة في الأداء الاقتصادي، و النمو، و انتشار بعض الظواهر الغير مقبولة اجتماعيا.

فالجزائر شأنها شأن الدول العربية و النامية، التي تعاني من مشكلة البطالة بحيث شهدت فترة الثمانينات تراجع في الأوضاع الاقتصادية، و المالية الناتجة على انخفاض عوائد البترول التي أدت بدورها إلى تراجع معدل الاستثمار، و عليه انتهجت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية للقضاء على البطالة.

فمعرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة مهم، و خاصة إذا استعملت نماذج كمية قياسية تفسر مختلف المتغيرات محل الدراسة، فالسؤال الذي يطرح نفسه ماهي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تحدد البطالة في الجزائر؟

إن الهدف من الورقة البحثية هو تحليل ظاهرة البطالة في بلادنا، و الوقوف على أهم الإصلاحات التي قامت بها الدولة في مجال التوظيف للحد من هذه الظاهرة مستقبلا، من خلال بناء نموذج قياسي لتفسير و تحليل المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في هذه الظاهرة. و لمعالجتها ارتأينا أن نستخدم المنهج التحليلي بغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية.

أولا: البطالة و إطارها النظري

مفهوم البطالة و أسبابها و أنواعها

تعرف منظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل بأنهم "أفراد قوة العمل الراغبين في العمل و القادرين عليه، و الباحثين عنه، و لكن لم يجدوه"[1] .كما تعرف البطالة على أنها " الفرق بين الكمية العمل المعروضة، و كمية العمل المأجورة"[2]

[1]- مدحت القريشي، النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 2007، ص 205.

فحسب المكتب العالمي للشغل يعتبر البطال كل من توفرت فيه المعايير التالية؛

- بدون العمل أو منعدم العمل خلال فترة الاستبيان.
- متاح للعمل أو قادر حين تتوفر الفرصة خلال فترة البحث.
- البحث عن عمل التي تتمثل في الجدية كتسجيل في مكاتب التشغيل و غيرها.

تتجلى أهمية البطالة من خلال قياسها و تقوم الدول بفعل ذلك و خاصة الدول المتقدمة لما لها من أهمية في رسم السياسات الاقتصادية، و يقاس معدل البطالة من طرف الجهات الرسمية بالقانون التالي:

معدل البطالة= (عدد العاطلين/ الفئة النشطة). 100

الفئة النشطة عبارة عن الأفراد في سن العمل القادرين و الباحثين عنه دون إتاحة فرصة لهم، باستبعاد الأفراد دون سن العمل القانوني، أفراد في سن التقاعد، و أفراد الغير القادرين. و تتكون الفئة النشطة من؛

- العاطلون هم الأفراد الراغبون و القادرون عن العمل بدون أن تتوفر لديهم فرصة.
- العاملون هم الأفراد الذين يشغلون منصب عمل مقابل اجر.

و تعتبر البطالة من اخطر المشاكل التي تهدد استقرار بلد ما، لذا تختلف سبابها من بلد إلى أخر و يمكن حصرها في الأتي؛

- تزايد عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في العملية الإنتاجية.
- انخفاض الطلب على العنصر البشري في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي بسبب الثورة التكنولوجية.
- انتقال بعض الصناعات البلدان المتقدمة إلى النامية من خلال الشركات الدولية هذا ما اثر سلبا على الأيدي العاملة لتلك البلدان بتعويضها بعمالة رخيصة.

كما ينتج على البطالة اثأر سلبية اجتماعية كانت أو اقتصادية نوجزها في النقاط التالية؛

- تعيد توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة، أي البطالة لها تأثير سلبي على ذوي الدخول الضعيفة.
- البطالة تعمل على تدهور الحالة النفسية للعاطل على العمل هذا ما يؤدي إلى ارتفاع عدد المنحرفين، و معدلات الإجرام و الانتحار.
- الحد من رفاهية المجتمع عن طريق ضياع جزء من الإنتاج عند عدم استخدام هؤلاء البطالين.
- ينتج على البطالة ركود اقتصادي مما يعمل على انخفاض معدل الاستثمار و نمو الناتج الإجمالي.

يمكن حصر البطالة في نوعين رئيسيين هما البطالة الصريحة و البطالة المقنعة؛

البطالة الصريحة:

[2]– محمد طاقة و حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، اثراء للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2008، ص 141.

هي عبارة عن وجود أفراد قادرين على العمل و لا يشتغلون أي وظيفة، هذا ما يجعل إنتاجيتهم ضعيفة.و يمكن تقسيمها إلى:

* البطالة الإجبارية، فتمثل الأفراد القادرين على العمل، و الراغبين بدون إتاحة الفرصة لهم في ظل الأجور السائدة. و تنقسم إلى بطالة احتكارية أو بطالة البحث يرتبط مفهومها بالبحث عن عمل مناسب، و البطالة الهيكلية أو البنيانية التي تنشا عن تغيرات هيكلية في المجتمع كتغير في الطلب و التقدم التكنولوجي، و التغير في الهيكل العمري للسكان، إلى جانب بطالة الدورية المرتبطة بالدورات الاقتصادية كالكساد، و البطالة الموسمية التي تنتج عن مواسم ومعينة كمواسم الزراعية (الحصاد)، إلى جانب البطالة الفنية و المؤقتة.

* البطالة الاختيارية، حين يختار العامل الفراغ و يرفض بإرادته و معرفته كل الوسائل أو السبل التي لو اتبعها لاستطاع أن يحصل على عمل.[3] كالأغنياء العاطلون، و الفقراء المتسولون.

البطالة المقنعة

في هذا النوع من البطالة يعمل الأفراد بأقل من طاقتهم الإنتاجية المفترضة لهم، فوجودهم في بعض القطاعات ينتج عن توظيفهم نقص في الناتج الكلي، لذا يمكن الاستغناء عليهم فوجودهم لا يؤدي إلى إنتاج إضافي.

الإطار النظري للبطالة

نتطرق بإيجاز إلى مختلف النظريات التي تفسر سوق العمل و التي عملت على بروز ظاهرة البطالة وفقا للتسلسل الزمني،

فالنظريات القديمة كانت نظرتها ظالمة للعمال من حيث الجهد و العمل، و ترى المدرسة الكلاسيكية و النيو كلاسيكية لا وجود للبطالة الإجبارية باعتبار سوق العمل دائما في حالة توازن، أما النظرية الكنزية فهي ترى عكس ذلك باعتبار البطالة تنتج عن قصور الطلب الكلي الفعال.

النظريات الحديثة تعتبر أكثر واقعية في تفسيرها للبطالة و تتجلى أهم نظرياته في منحنى فيليبس فقد قام الاقتصادي فيلبس عام 1958 بنشر دراسة تطبيقية على الاقتصاد الانجليزي مستخدما بيانات من 1861 الى1957 بحيث قدر في هذه الدراسة العلاقة الموجودة بين معدل البطالة و معدا التغير في الأجر النقدي كمؤشر لمعدل التضخم، باعتبار أن الأجور تمثل نسبة كبيرة من التكلفة و بالتالي السعر.

[4]Aucune source spécifiée dans le document actif.

فمنحنى فيلبس يعمل على التوفيق بين التضخم و البطالة التي كانت الدول تتخذه كمقياس لرسم سياستها الاقتصادية، لكن شهد اتقاد حين أصبح التضخم يتماشى مع وجهة نظر البطالة ناتجا عنهم ظاهرة الركود

[3]– محمد طاقة و اخرون، اقتصاديات العمل، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2008،ص 142

[4]-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، دار معيد للكتب، مصر، 1997، 267

التضخمي. بعد ذلك ظهرت نظرية التفسير التكنولوجي للبطالة التي ترجع سبب البطالة إلى الدورات الاقتصادية، ثم نظرية البحث عن العمل الراجعة إلى نقص المعلومات حول سوق العمل، كما ترى نظرية الاختلال أن السبب يرجع إلى جمود الأسعار و الأجور، و ترى نظرية تجزئة سوق العمل أن السبب هو عدم تجانس سوق العمل، كما أشارت علاقة أوكن إلى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة و النمو الاقتصادي.

تبين من خلال هذه النظريات وجود جدل و عدم وجود اتفاق بين مختلف المفكرين الاقتصاديين في تفسيرهم النظريات الخاصة بسوق العمل و السبب في ذلك يرجع إلى الديناميكية المتسارعة و التغيرات العشوائية التي تحدث في هذا السوق باستمرار وباعتبار النظرية الكلاسيكية آو الكينزية او الحديثة تحليلها محدود لا تطبعها الاستمرارية و لا الشمولية. أما فيما يخص الدول النامية لا تنطبق هذه النظريات على أوضاع الدول النامية.

ثانيا: البطالة في الجزائر

تحليل بيانات البطالة

أن الاستعمار الفرنسي بسياسته المنتهجة في الجزائر أدى إلى أوضاع سيئة نحصرها في التخلف الاجتماعي و التشوه الاقتصادي و الاختلال الثقافي ترتب عنها عدة أثار سلبية منها الفقر و الجهل و البطالة. و حل لهذه المشاكل عملت السلطات الحكومية على انتهاج النظام الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط كمخرج لمشاكلها و دفع بعجلة التنمية الاقتصادية للبلاد.

إبان خروج المستعمر وصل معدل البطالة الى33% من إجمالي السكان النشطين لذا عملت الحكومة آنذاك على انتهاج سياسات تمكن من إيجاد حلول لهذه الوضعية بوضع مخططات تنموية اقتصادية.

مرحلة 1962 -1966

عرفت الفترة التي تلت الاستقلال السياسي بالفوضى و الركود رغم توفر الموارد الطبيعية، فهجرة الإطارات الفرنسية أدى إلى انتشار البطالة في أوساط الشعب، مع ارتفاع عدد الأميين لان الشعب حرم من التعليم آنذاك.

مرحلة 1967- 1989

خلال هذه المرحلة عملت الجزائر بمخططات تنموية و كان هدفها هو التشغيل باعتباره عنصرا مهما في التوازنات الاجتماعية فقد ارتبطت الفترة 1967-1989 بإقرار نظام الاقتصاد المخطط باستثمار المركبات الصناعية الكبرى التي استحوذت على 51,95% من إجمالي الاستثمارات ، فكانت هذه المشروعات واسعة النطاق وراء الطلب على اليد العاملة.[5]

[5]- يحيات مليكة، سياسة التشغيل الملائمة في الجوائر للتغلب على البطالة المتعلمة في ظل التحديات الاقليمية و العالمية الراهنة، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير، جامعة الجزائر، العدد 13-2005، ص 103.

فقد بلغ عدد المناصب المستحدثة خارج قطاع الفلاحة مليونين منصب عمل بحيث تقلص معدل البطالة من 32,9% سنة 1966 الى22% سنة 1977 ثم انتقل إلى 17,1% سنة 1986 لترتفع إلى 28% خلال 1989.

و يعمد هذا الارتفاع إلى تغير السياسة التي انتهجها الرئيس الشاذلي بن جديد بعد توليه الحكم بعد رحيل الرئيس هواري بومدين، فقد عملت هذه السياسة على الإصلاحات التالية؛

- نظام التخلص من الاشتراكي القائم على البيقراطية.
- التوجه التدريجي اقتصاد السوق و تحرير القطاع الخاص.
- العمل بإصلاحات سياسية جذرية التي صدرت في دستور 1989/02/23.
- إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة.
- انجاز ما تبقى انجازه من المشاريع التنموية.
- انخفاض سعر البتر ولبحث مر السعر من 29 سنة 1985 إلى 19دولارامريكيسنة 1986.

مرحلة 1990-2000

شهدت هذه المرحلة إصلاحات جذرية تمثلت في إتباع الحكومة برامج التعديل الهيكلي الذي يمثل جملة من الإجراءات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاد باقتراح هيئات دولية مختصة كصندوق النقد الدولي، و البنك العالمي و الهدف من وراء ذلك هو التقليل أو القضاء على حدة الاختلال المالية و النقدية الخارجية و الداخلية التي تؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات و ميزانية الدولة بصفة عامة.

إن برامج التكييف الهيكلي تضمن تدابير تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سوق العمل، كغلق مؤسسات بأكملها، و تصفيتها، و تسريح عمالها، بالإضافة إلى تقليص الواردات من المواد الأولية، و السلع الوسيطة، هذا ما تسبب في؛[6]

- ضياع عدد كبير من مناصب الشغل،
- عدم استقرار منصب العمل المأجور الذي يستلزم تفكيرا كبيرا للعمال،
- انخفاض الأجر الحقيقي،
- تدهور القدرة الشرائية للمواطن،
- تسارع ارتفاع البطالة.

منذ انطلاق برنامج التصحيح الهيكلي لم يعرف معدل البطالة تراجع فقد مر معدل البطالة من 19,7% عام 1990لينتقل الى24,36% عام 1994 لبصل إلى 29,3 % عام 1999.و يرجع ارتفاع معدل البطالة إلى

[6]- Said Musette, Nacereddine Hamouda, évaluation des effets du pas sur le marché du travail en Algérie, les cahiers du CREAD, Alger, n 46/47, 1998/1999,P171.

التسريح للعمال الذي قدر ب 637188 منصب شغل في 1998/05/11 حسب ما صرحت به وزارة العمل،[7] و العدد الهائل للمنضمين الجدد لقوة العمل.

مرحلة ما بعد 2000

سميت هذه الفترة بمرحلة الإنعاش الاقتصادي أدت إلى تحسين الوضعية الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع ارتفاع أسعار النفط ، فهذا المؤشر عمل دعم برامج عديدة منها برامج دعم الشباب و برامج التنمية الفلاحية و الريفية عملت على تراجع في معدل البطالة، بحيث انتقل من 28,89% سنة 2000 إلى 17,7% سنة 2004 إلى أن وصل إلى نسبة 8,09% في سنة 2010 فهذا التراجع يعود إلى زيادة الهامة في توفير فرص التشغيل، التي عملت على تخفيض من حدة البطالة الناتجة من تحسن المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية الناتجة ، و تحسن احتياطات الميزانية العامة.

وما ميز هذه المرحلة هي بطالة الشباب التي تقل أعمارهم عن الثلاثين سنة، إلى جانب مساهمة القطاع الخاص الذي عمل على خلق مليونين ونصف مليون منصب في الفترة مابين 2001-2005.

البطالة في الاقتصاد الموازي

عرف الاقتصاد الموازي من قبل المكتب الدولي للعمل، والمنظمة الدولية للعمل[8] سنة 1972 على انه مجموعة من الوحدات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات بهدف خلق مناصب عمل للحصول على مداخيل لليد العاملة المشتغلة في هذه الوحدات و المتميزة بالمعايير التالية؛

- سهولة الدخول إلى السوق و سرعة انتشار النشاط فيه،
- الملكية العائلية للمؤسسة،
- صغر حجم الأنشطة،
- تكنولوجيا بسيطة تعتمد على الكثافة في اليد العاملة.

كما توصل المكتب الدولي للعمل إلى تعريف أخر في عام 1993 اثر الندوة الدولية الرابعة عشر لإحصائيي العمل على انه مجموع الأنشطة المستقلة الممارسة في إطار نمط تسيير ضعيف و تكنولوجيا ذات كثافة عمالية بهدف خلق مناصب عمل مقابل مدا خيل ضعيفة في ظروف إدارية غير سليمة كالتهرب من الضرائب و عدم الالتزام بالقانون.

الاقتصاد الموازي في الجزائر ظهر في منتصف الثمانينات عندما شهد الاقتصاد الجزائري نقص في بعض السلع الاستهلاكية نتج عنها ممارسات سلبية لتغطية الفائض في الطلب. لكن الأوضاع تفاقمت انتهجت الجزائر برنامج

[7]- IBID,P163.

[8] - Boufenik F et Elaid A, l'informel en Algérie, quelle approche, revue économie et management no 1, 2002.

التعديل الهيكلي في التسعينات الذي عمل على انتشار السوق الموازي اثر رفع الدعم على أسعار السلع و الخدمات، و انخفاض دخول العائلات، وارتفاع معدل البطالة الناتجة على ضياع مناصب عمل في القطاع العام.
شهدت فترة 1999-2003 ارتفاع قدره 2,2 % في العمل الغير الرسمي، مقابل انخفاض 2,1 % في العمل الرسمي[9]، وعليه تطور عمل البيوت و خاصة النساء المشتغلات لنصف الوقت، و العمال المسرحين للتقاعد المسبق، بالإضافة إلى الأطفال القصر، و الفئات المتقدمة في العمر.
بعد هذه الفترة تحسنت الأوضاع الاقتصادية، و انخفض معدل البطالة لكن هذه الأوضاع الجديدة نشطت الاقتصاد الموازي أكثر مما كان عليه و خاصة مع تفتح الاقتصاد على العالم الخارجي، و الفئة البطالة تسعى إلى اغتنام كل الفرص و لو كان النشاط غير رسمي.

ثالثا: نموذج الدراسة و تحليله

نقوم ببناء نموذج قياسي خاص بمحددات البطالة في الجزائر، و ذلك بناءا على ما قدمته النظرية الاقتصادية و بيانات حول الاقتصاد الوطني.

تحديد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في البطالة

تم اختيار المتغيرات الاقتصادية على أساس النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى، و الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، و منه استخلصنا أن معدل البطالة كمتغير تابع تؤثر فيه مجموعة من المتغيرات الاقتصادية. و نختار البعض منها حسب ما توفر لدينا من إحصائيات و التي تتمثل في معدل نمو النفقات، و معدل النمو الطبيعي للسكان، ومعدل التضخم، و أسعار النفط، و الناتج المحلي الحقيقي، و حجم الاستثمار، و كتلة الأجور و تمثل هذه المؤشرات متغيرات تفسيرية. و فترة الدراسة لكل السلاسل الزمنية تتراوح ما بين 1985-2007.

متغيرات الدراسة

- المتغير التابع: معدل البطالة (CH)، حسب السلسلة الزمنية المتوفرة لدينا نجد أن أدنى معدل هو 9,7 % عام 1985 و كأقصى حد هو 29,3% في عام 1999، ثم بدأ في الانخفاض نتيجة استحداث مناصب عمل جديدة ترجع إلى تحسن الاقتصاد الوطني.
- المتغير المستقل1: معدل النمو الطبيعي للسكان (POP)، حسب السلسلة الزمنية المتوفرة لدينا قدر ب 3,2% عام 1985، ثم انخفضت الوتيرة في التسعينات و هذا راجع إلى العشرية السوداء، حيث وصل في 1999 إلى 1,55% و حافظ على نفس الوتيرة مابين 2000-2007 و يرجع ذلك لعدة عوامل نذكر من بينها ارتفاع مستوى التعليم للأزواج ، و تأخر سن الزواج، و سياسة تباعد الولادات، و أزمة السكن.

[9] - CNEP (conseil économique et social),le secteur informel :illusions et réalité, rapport commission relation de travail, Algérie, 2004, p59.

إن زيادة معدل نمو السكان و ما يترتب عليه من زيادة السكان الناشطين يؤدي إلى زيادة عرض العمل ، و في حالة عدم امتصاص هذا الأخير للطلب المتزايد يؤدي إلى زيادة حجم البطالة. ومنه نستنتج وجود علاقة طردية بين البطالة، و السكان، و الجزائر كغيرها من الدول العربية تتصف بمعدل متزايد في سوق العمل.

– المتغير المستقل2: الناتج المحلي الحقيقي (PIBC)، الناتج عن قسمة الناتج المحلي الإجمالي الخام على المستوى العام للأسعار، فقد شهد تطور مستمر حسب العينة المأخوذة فسنوات التسعينات شهد ت تطور متباطئ ثم بدأ يتزايد بوتيرة متسارعة.بحيث تبنت الدولة برنامج الإنعاش الاقتصادي، و ارتفاع أسعار النفط.

تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة، وحجم الناتج المحلي الحقيقي فإذا ارتفع هذا الأخير أدى إلى زيادة مستوى التوظيف نتيجة خلق المزيد من فرص العمل الجديدة، مما يترتب عليه انخفاض في معدل البطالة و يتحقق ذلك في فترة الرواج والعكس في فترة الركود.

– المتغير المستقل3: كتلة الأجرية (SA) تتأثر بعدد العمال و قيمة الأجر، فقد شهدت هي الأخرى تطورا فمرت من 103 مليون دج في بداية السلسلة إلى 1897,1 مليون دج في 2007 ، فهذا التطور راجع إلى انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق.

– المتغير المستقل4: الاستثمارات (INV) هي في تزايد مستمر لكنه غير ثابت، فمرت من 96765,4 مليار دج في بداية السلسلة إلى أن بلغت 3224923,8 مليار دج، وهذا يرجع إلى السياسة المنتهجة من قبل الدولة التي عملت على تشجيع الاستثمارات الخاصة قصد تقليص معدل البطالة.

– المتغير المستقل5: معدل التضخم (INF) بلغ أعلى معدل سنة 1992 و قدر ب 31,7% مقابل 0,3% عام 2000 ، ففترة التسعينات عرفت فائض في السيولة النقدية لتغطية العجز الحاصل في الخزينة، إلى جانب وجود قصور في العرض الداخلي من السلع مقابل فائض في الطلب الذي عمل على ارتفاع سعر السلع بصفة خيالية.بعد ذلك بدأ معدل التضخم في الانخفاض إلى غاية عام 2000 بعد ذلك شهد تذبذبا.

فتحديد العلاقة بين معدل التضخم و معدل البطالة يعود إلى فكرين، فحسب الفكر التقليدي و منحنى فيليبس نجد أن العلاقة الموجودة بين المعدلين هي علاقة عكسية، أي حين يزيد الطلب الكلي ترتفع الأسعار و مستوى التوظيف مؤديا إلى انخفاض معدل البطالة في حالة الرواج، في حالة الكساد فيحدث العكس. أما الفكر الاقتصادي الحديث يرى وجود علاقة طردية بين معدل البطالة، و معدل التضخم و يترتب على ذلك اختلال سوق العمل و منه نستنتج أن العلاقة غير واضحة الاتجاه.

– المتغير المستقل 6: أسعار النفط (PP) سجلت أعلى قيمة في السنة الأخيرة للعينة أي 74,7 دولار، فهذه السلسلة هي الأخرى شهدت تذبذبا نحو الانخفاض لكن بعض 1998 تم تطبيق حصة السوق.

بعد هذا التاريخ تبنت بلدان أوبك إستراتيجية تحقيق التوازن في السوق النفطية، و الهدف من وراء ذلك هو رفع السعر بعد الانهيار الكبير الذي شهده إبان الأزمة المالية الأسيوية، و الوصول إلى مستويات معقولة تلقى القبول من المنتج و المستهلك على حد السواء.[10]

– المتغير المستقل 7: معدل نمو النفقات (DEP) من بين الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها هو خلق مناصب شغل جديدة، و حفز النمو الاقتصادي. فحسب السلسلة الزمنية المتوفرة لدينا اعتمدت الجزائر سياسة تقشفية خلال فترة التعديل الهيكلي بهدف ترشيد النفقات العامة، و التقليص من عجز الميزانية العامة بحيث سجل معدل نمو النفقات عام 1994 نسبة 34,13% لينخفض إلى 3,61 % عام 1997، و هذا الانخفاض عمل على تقليص معدل التشغيل و ارتفاع معدل البطالة في نفس الفترة.

بعد ذلك شهد معدل نمو النفقات ارتفاع ملحوظ إلى أن وصل عام 2006 نسبة 27,52 % مقابل انخفاض في معدل البطالة، و يعود إلى توفر الموارد المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول. و منه نستنتج مما سبق وجود علاقة عكسية بين معدل النفقات العامة و معدل البطالة.

صياغة النموذج القياسي

بعد التعرف على متغيرات النموذج القياسي، و تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات يتحدد شكل النموذج في الدالة التالية:

$$CH = f(DEP, INF, INV, PIBC, POP, PP, SA)$$

CH: معدل البطالة

DEP: معدل النفقات العامة

INF: معدل التضخم

INV: الاستثمار

PIBC: الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة

POP: معدل النمو الطبيعي للسكان

PP: أسعار النقط

SA: كتلة الأجور

بعدها قمنا بتقدير المعلمات باستعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستعمال Eviews 6

CH = 52.6604321077 – 0.0247622171057*DEP + 0.20356506782*INF – 6.13244324597e-06*INV +

[10]- عبد الفتاح دندي، تقلبات أسعار صرف الدولار و انعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء، مجلة النقط و التعاون العربي، الكويت، المجلد 34، العدد 125، ربيع 2008، ص 17.

T student 3.290959 -0.913846 2.868089 -0.761996

Prob 0,0049 0,3753 0,0117 0,4579

0.00011580721511*PIBC - 14.340800849*POP - 0.162095954422*PP - 0.000100546251502*SA

T student 1.094751 -2.899669 -1.282549 -0.006066

prob 0.2909 0.0110 0.2191 0.9952

F-statistic= 22.19000 $R^2 = 0.911936$

prob= (0.000001) Durbin-Watson stat=1.659529

تقييم النتائج

التفسير الإحصائي

تبين من خلال إحصائية ستودنت أن معاملات النموذج المقدر المحسوبة اقل من المجدولة أي الاحتمال اقل من 0,05، و منه نستنتج أن اغلب معاملات النموذج و هي منفردة ليست معنوية إحصائيا ماعدا الثابت، و معدل التضخم، و معدل النمو الطبيعي للسكان.

أما اختبار المعنوية الكلية للنموذج فيكون من خلال معامل التحديد و اختبار فيشر و هي على النحو التالي:

- قدر معامل التحديد ب 0.911936 و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 91% و تعود 9% إلى متغيرات أخرى من بينها الأخطاء العشوائية.
- كل المعاملات لها معنوية و هي متجمعة و يتبين ذلك من خلال إحصائية فيشر البالغة 22.19000 باحتمال 0.000001 اقل من 0,05 .

التفسير الاقتصادي

– أخذ الحد الثابت 52.66043 الإشارة الموجبة مشيرا بذلك، أن البطالة لا يمكن أن تنعدم في اي مجتمع فهي موجودة.

– إشارات معاملات كل من المتغيرات التالية: معدل نمو النفقات، و الاستثمار، و أسعار النفط أخذت الإشارة الصحيحة التي نصت عليها النظرية الاقتصادية، أي الإشارة السالبة.

– إشارة معدل التضخم موجبة يعني وجود علاقة طردية، يمكن الأخذ بهذه العلاقة لأنها تتفق مع منطق الفكر الحديث للنظرية الاقتصادية، فإذا تغير معدل التضخم بوحدة واحدة فسوف يؤدي إلى تغير البطالة ب 0,2075

– إشارات كل من الناتج المحلي الحقيقي (موجبة)، و معدل النمو الطبيعي للسكان (سالبة)، و كتلة الأجور (سالبة) كل هذه المتغيرات أخذت الإشارة الغير الصحيحة المنصوص عليها النظرية الاقتصادية.

اكتشاف التعدد الخطي

نستنتج مما سبق وجود ارتباط خطي متعدد و نلخص أهم نتائجه في الأتي؛

– إن قيمة معامل التحديد عالية حيث قدرت قيمته ب 0.911936.

– إن المتغيرات المستقلة المتمثلة في كتلة الأجور، و الناتج المحلي الحقيقي، و معدل النمو الطبيعي للسكان، و أسعار النفط، وحجم الاستثمار معاملاتها غير معنوية عند تفحصنا إحصائية ستودنت.

– أخذت بعض المتغيرات الدراسة إشارات غير صحيحة حسب ما نصت عليه النظرية الاقتصادية.

و عليه نستعمل اختبار فريش (Frish) للكشف على أفضل محددات البطالة، و التي تقوم على المراحل التالية:

1.إجراء انحدار المتغير التابع على كل متغير تفسيري على حدة، ونقوم باختبار معايرها.

انحدار معدل البطالة على معدل نمو النفقات

CH = 21.52978+ 0.009400*DEP

T stud 13.10779 0.157782

Prob 0,0000 0,8761

F-statistic= 0,02489 $R^2 = 0{,}0094$

prob= (0.8761) Durbin-Watson stat=0,3053

انحدار معدل البطالة على معدل التضخم

CH = 20.60880+ 0.100110*INF

T stud 11.39598 0.817431

Prob 0,0000 0.4229

F-statistic= 0.668194 $R^2 = 0.030838$

prob= (0.422860) Durbin-Watson stat=0.296282

انحدار معدل البطالة على معدل نمو السكان

CH = 33.05002 -5.425215* POP

T stud 7.561630 -2.678297

Prob 0,0000 0.0141

F-statistic= 7.173272 $R^2 = 0.254613$

prob= (0.014070) Durbin-Watson stat=0.327955

انحدار معدل البطالة على الاستثمارات

CH = 23.18634 -1.63E-06* INV

T stud 13.39813 -1.191428

Prob 0,0000 0,2468

F-statistic= 1.419500 $R^2 = 0.063315$

prob= (0.246778) Durbin-Watson stat=0.313383

انحدار معدل البطالة على الناتج المحلي الحقيقي

CH = 31.61953 -0.000156* PIBC

T stud 11.84700 -3.969078

Prob 0,0000 0.0007

F-statistic= 15.75358 $R^2 = 0.428627$

prob= (0.000700) Durbin-Watson stat=0.547916

انحدار معدل البطالة على أسعار النقط

CH = 27.15697 -0.200272* PP

T stud 13.46486 -3.138852

Prob 0,0000 0.0050

F-statistic= 9.852392 $R^2 = 0.319340$

prob= (0.004958) Durbin-Watson stat=0.373920

انحدار معدل البطالة على كتلة الأجور

CH = 21.89277 -0.000281* SA

T stud 10.09981 -0.108378

Prob 0,0000 0.9147

F-statistic= 0.011746 $R^2 = 0.000559$

prob= (0.914725) Durbin-Watson stat=0.301351

على ضوء الأسس النظرية نختار العلاقة المتمثلة في انحدار معدل البطالة على الناتج المحلي الحقيقي، باعتبار الدخل أعطى تقديرات جيدة و خاصة معامل التحديد. و عليه ننتقل إلى المرحلة المتمثلة في؛

2. إدخال بالتدريج متغير تفسيري بعد الأخر على أفضل انحدار و نفحص أثره.

انحدار معدل البطالة على الناتج المحلي الحقيقي، و الأجور

CH = 33.44285 -0.000289* PIBC +0.009597* SA

T stud19.04437 -8.245328 5.504599

Prob 0,0000 0,0000 0,0000

F-statistic= 34.01732 $R^2 = 0.772817$

prob= (0.000000) Durbin-Watson stat=1.653262

انحدار معدل البطالة على الناتج المحلي الحقيقي، و الأجور، و الاستثمار

CH = 23.5180916027 - 0.000135671151723*PIBC +
0.0265409605013*SA - 1.25051280812e-05*INV

T stud 4.059615 -1.478948 2.760180
-1.788817

Prob 0.0007 0.1555 0.0125
0.0896

F-statistic= 26.23929 $R^2 = 0.805563$

prob= (0.000001) Durbin-Watson stat=1.723417

انحدار معدل البطالة على الناتج المحلي الحقيقي، و الأجور، و الاستثمار، و معدل التضخم

CH = 13.90934 - 2.2188484e-05*PIBC + 0.038771*SA -
2.07181200759e-05*INV + 0.13827535831*INF

T stud 1.743557 --0.200164 3.301627 -
2.498879 1.673082

Prob 0.0983 0.8436 0.0040 0,0224
0.1116

F-statistic= 22.24281 $R^2 = 0.831730$

prob= (0.000001) Durbin-Watson stat=1.857376

انحدار معدل البطالة على الناتج المحلي الحقيقي، و الأجور، و الاستثمار، و أسعار النفط

CH = 23.83775 - 8.83935e-05*PIBC + 0.0241192*SA - 9.85899750604e-06*INV - 0.149551913341*PP

T stud 4.114052 -0.861575 2.438652 -1.324287 -1.023935

Prob 0.0007 0.4003 0.0253 0.2020 0.3194

F-statistic= 19.99175 $R^2 = 0.816265$

prob= (0.000002) Durbin-Watson stat=1.638040

انحدار معدل البطالة على الناتج المحلي الحقيقي، و الأجور، و الاستثمار، و معدل التضخم، و أسعار النفط

CH = 10.8842 + 0.0001015*PIBC + 0.03914781*SA - 1.921232e-05*INV + 0.189739*INF - 0.2578618*PP

T stud 1.419783 0.820913 3.550225 -2.454817 2.301817 -1.849706

Prob 0.1737 0.4231 0.0025 0.0252 0.0343 0.0818

F-statistic= 20.87226 $R^2 = 0.859922$

prob= (0.000001) Durbin-Watson stat=1.922830

3. نأخذ أفضل انحدار إذا حسن معامل التحديد، و أخذت المعلمات المقدرة الإشارة الصحيحة و ذات معنوية إحصائية

يتبين مما سبق أن النموذج الوحيد الذي تتوفر فيه الإشارات الصحيحة هو التالي :

CH =f (PIBC , SA, INV, , PP)

بعد إزالة مشكل التعدد الخطي تبين من نموذج البطالة أن المتغيرات الأكثر تأثيرا على سوق العمل في الجزائر هي الناتج المحلي الحقيقي، و الأجور، و الاستثمار، و أسعار النفط بعد استبعاد كل من المتغيرات معدل النفقات

العامة، و معدل النمو الطبيعي للسكان، و معدل التضخم، و يعتبر نموذج مقبول من الناحية الاقتصادية و الإحصائية.

فوجود علاقة طردية بين كتلة الأجور و معدل البطالة تدفع أرباب العمل بالاستغناء على العمال التي تزيد أجورهم، ولاحظنا هذه الظاهرة حين حاولت الحكومة تسريح عدد من العمال لتخفف من أعباء المؤسسات العمومية.

كما وجدت علاقة عكسية بين معدل البطالة و الاستثمار حسب ما نصت عليه النظرية الكينزية، فالاستثمار يعمل على تشغيل أيدي عاملة هذا ما يؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة، لكن الناتج المحلي الحقيقي مسؤول على حجم الاستثمار وعليه ترتب عليه مشكل التعدد الخطي الذي ظهر في النموذج.

الخاتمة

تعتبر البطالة من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية ، و الجزائر واحدة من هذه الدول التي لا تزال تعاني بحيث وصل معدل البطالة إلى 29,3% في سنة 1999، فقد حاولت الجزائر جاهدة محاربة هذا المشكل مستعملة كل الوسائل إلى أن وصلت عام 2011 إلى 8,09% .

فرغم النسبة المنخفضة نتيجة الرفاه الاقتصادي إلا أنها لا زالت في حدود الخطر لان جزء كبير من العمال يشتغلون بعقود عمل مؤقتة، فعند انقضاء العقد يضافون إلى فئة البطالين و الفئة الوافدة حديثا إلى سوق العمل.

لذا كان اهتمامنا بدراسة هذه الظاهرة من خلال دراسة قياسية مستعملين بنموذج الانحدار المتعدد لكن صادفنا مشكل التعدد الخطي وبعد المعالجة تحصلنا على أهم المتغيرات التي تفسر ظاهرة البطالة في الجزائر و المتمثلة في الناتج المحلي الحقيقي، و الأجور، و الاستثمار، و أسعار النفط.

فزيادة كل من أسعار النفط و الناتج المحلي الحقيقي، و الاستثمار يعملون على تقليص معدل البطالة و منه تستطيع الدولة على فتح مناصب شغل جديدة من شانها تعمل على انخفاض معدل البطالة، و هذا ما تبين من خلال مرحلة الانتعاش خلال السنوات الأخيرة . كما يتبين من الواقع أن الاستثمار حظي مكانة مهمة في سياسة الحكومة و تجلى ذلك في القوانين التي من شانها سهلت إجراءات الاستثمار.

و من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى جملة من النتائج على أساسها يمكننا اقتراح بعض التوصيات وهي؛

– على الحكومة الجزائرية إتباع مصادر أخرى تعمل على تحقيق معدلات مرتفعة من حجم الناتج المحلي لتوفير المزيد من قرص التشغيل التي من شانها تقليص معدل البطالة.

– حرص الدولة على تنويع الصادرات غير المحروقات كون الاقتصاد الجزائري يعتمد على مدا خيل الجباية البترولية، و الهدف الأساسي من وراء ذلك هو الحد من الآثار السلبية المترتبة على تغير أسعار النفط.

– دعم القطاع الخاص وتحفيزه حتى يتمكن من إنشاء فرص عمل و تفعيل الاقتصاد الوطني.

–تدعيم الشباب من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

قائمة المراجع:

- محمد طاقة و حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- محمد طاقة و آخرون، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2008.
- مدحت القريشي، النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2007.
- عبد الفتاح دندي، تقلبات أسعار صرف الدولار و انعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء، مجلة النقط و التعاون العربي، الكويت، المجلد 34، العدد 125، ربيع 2008.
-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، دار معيد للكتب، مصر، 1997.
- يحيات مليكة، سياسة التشغيل الملائمة في الجزائر للتغلب على البطالة المتعلمة في ظل التحديات الإقليمية و العالمية الراهنة، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير، جامعة الجزائر، العدد 13، 2005،.
- Boufenik F et Elaid A, l'informel en Algérie, quelle approche, revue économie et management no 1, 2002.
- CNEP (conseil économique et social),le secteur informel :illusions et réalité, rapport commission relation de travail, Algérie, 2004.
- Said Musette, Nacereddine Hamouda, évaluation des effets du pas sur le marché du travail en Algérie, les cahiers du CREAD, Alger, n 46/47, 1998/1999.